

الاستجابة باستخدام الخبرة والمعرفة العالمية



إثيوبيا

صورة فوتوغرافية: Stephan Bachenheimer

البنك في السنة المالية 2012، التوسع العمراني، والنمو الأخضر المراعي للبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أطلق البنك برامج خاصة بالوظائف وفرص العمل، والتغذية/الزراعة/الأمن الغذائي، والهشاشة/الصراعات/العنف، ويجسد كل واحد منها نهجا جديدا للتواصل داخل البنك الدولي، وعبر المجتمع الدولي لمراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر الإستراتيجي، والممارسين، والقطاع الخاص.

على الرغم من أن للبنك الدولي باعا طويلا في التعاون مع الآخرين، فإن هذه البرامج تأتي ضمن المبادرات كبيرة الحجم التي تستهدف توسيع نطاق شراكات المعرفة في إطار حرك البنك نحو اعتماد نهج أكثر انفتاحا للتنمية.

وبعد عامين من فتح قواعد بياناته الضخمة أمام الجمهور، وضع البنك الدولي أكثر من 5 آلاف من الكتب والتقارير والمقالات والأوراق البحثية في "مستودع مفتوح للمعرفة" على شبكة الإنترنت - وهو عبارة عن محرك بحث جديد يتيح للجمهور إمكانية الوصول السهل إلى الكثير من أعماله وتوزيعها وإعادة استخدامها والبناء عليها - بما في ذلك أعماله المنشورة على نطاق جاري، ويُعتبر هذا المستودع، الذي تم تدشينه في أبريل/نيسان 2012، مركزا متكاملًا لمعظم نواحي أبحاث البنك الدولي ومنتجاته المعرفية، ويتيح إمكانية الوصول الحر إلى البيانات والمعلومات مجانًا أمام المهتمين بمعارف البنك، وستتم في العام القادم إضافة المزيد من المواد، منها إصدارات باللغات الأجنبية وروابط لمجموعات البيانات.

وفي إطار مساعيه لتشجيع تبادل المعرفة، أصبح البنك أول مؤسسة دولية كبرى تعتمد نظام الوصول المفتوح أو الحر، وتتبنى تراخيص مؤسسة "المشاع الإبداعي" الأكثر حُرًا لمنتجاته البحثية والمعرفية، ويأتي مستودع المعرفة وتراخيص المشاع الإبداعي في إطار سياسة الوصول المفتوح الجديدة للبنك الدولي التي دخلت حيز النفاذ اعتبارًا من الأول من يوليو/تموز 2012.

قدم البنك بيانات إلى منظمته "انشر ما تمول" و"ذي ون وورلد ترست" (One World Trust)، اللتين تصدران تقارير بشأن مستوى الانفتاح والمساءلة في الجهات المانحة، وفي عام 2012، منحت منظمة "انشر ما تمول" البنك الدولي أعلى تصنيف في مجال تقييم شفافية المعونات على مستوى جميع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف.

أدى النمو المطرد في العديد من البلدان النامية على مدار العقد الماضي إلى انتشار مئات الملايين من البشر من براثن الفقر، وخلال السنوات الخمس الأخيرة منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت معدلات النمو في البلدان النامية أفضل كثيرا من مثيلاتها في البلدان المتقدمة، وقد ساعدت معدلات التقدم الاقتصادي الكبيرة في العديد من البلدان متوسطة الدخل بلدان العالم النامية في هذه الأوقات التي يكتنفها عدم اليقين بشأن آفاق المالية العامة، ولا تزال البلدان منخفضة الدخل تتطلع إليها باعتبارها نماذج إيجابية ختذي، ومانحين مرتقبين.

وأسهمت الخطوات التي اتخذتها البلدان الأوروبية مرتفعة الدخل على صعيد السياسات الهيكلية والمالية والنيقدية في إحداث تحسن كبير في اتجاهات الأسواق هذه السنة المالية، لكن مؤخرا، انتشرت توترات الأسواق نتيجة لتراجع أوضاع المالية العامة، وتخفيض التصنيف الائتماني للقطاع المصرفي، وحالة عدم اليقين السياسية في منطقة اليورو. وتُعتبر هذه الموجة الأخيرة من التوترات رسالة تذكير قوية بأن توابع الأزمة المالية التي اندلعت في 2008/2009 لم تصل إلى محطتها الأخيرة بعد، وأن حالة القلاقل وعدم اليقين باقية إلى أجل غير مسمى.

لا يزال الفقر ضاربا بجذوره في مناطق كثيرة من العالم، ففي السنة المالية 2012، أدى تباطؤ توسع الأسواق أمام الصادرات إلى الحد من إيجاد فرص العمل ومعدلات النمو، كما أدى انخفاض دخل ملايين العمالة المهاجرة والمغتربة إلى تراجع التحويلات المالية، وهي مصدر رئيسي للدخل في البلدان النامية، وبقيت أسعار المواد الغذائية على اضطرابها؛ وأدت الكوارث الطبيعية إلى إلحاق أضرار بالغة بالأرواح والمجتمعات المحلية؛ وتواصل معاناة النساء والفتيات من التهميش والإيذاء البدني؛ وعانى ملايين البشر من نقص إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي - وأوى مليار شخص على أقل تقدير إلى فراشهم وهم يتضورون جوعاً كل ليلة.

وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، عمل البنك الدولي، على نحو وثيق مع الشركاء، على بناء رأس المال البشري، وتهيئة البيئات الملائمة لأنشطة الأعمال التي ترغب الشركات المحلية والأجنبية العمل فيها، وتحديد الميزات النسبية للبلدان والاستفادة منها، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ على مستوى العالم والاستعداد لمواجهةها.

يولي البنك الدولي أيضا مزيدا من الاهتمام بشأن أجندة خديته التي تركز على النتائج والانفتاح والمساءلة، سواء في علاقته مع البلدان المتعاملة معه أو داخليا، ويُعتبر البنك الدولي اليوم نموذجا يُحتذى في مجال الشفافية بعد قيامه قبل عامين بفتح أرشيف معلوماته وقواعد بياناته أمام الجمهور، وتتيح نوافذ البيانات والأدوات الإلكترونية على شبكة الإنترنت واسعة الاستخدام إمكانية الاطلاع على بيانات البنك الدولي ومعارفه واستخدامها بسهولة ويسر.

إنتاج وجمع وتبادل المعرفة

البنك الدولي هو المنتج الرئيسي للمعرفة والخبرة العملية بشأن التنمية في العالم، فبحوثه وبياناته وبرامجه المعرفية لا يُستترشد بها في عمليات البنك فحسب، بل في أنشطة واضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم.

ولمساعدة الباحثين في أنحاء العالم على القيام بدراسات خليلية عالية الجودة بأنفسهم وموجهة نحو السياسة العامة، شكل البنك في السنة المالية 2012 فريقا جديدا معنيا بالأدوات الحسابية يضم في عضويته مبرمجين وخبراء في الاقتصاد القياسي المتقدم، ومهارات في مجال أنظمة المعلومات الجغرافية.

وبالبناء على دوره باعتباره همزة وصل عالمية، يستثمر البنك الدولي حاليا نحو 3 ملايين دولار سنويا في ستة برامج معرفية جديدة في تجربة عملية تستهدف زيادة الانفتاح والتعاون، وتضمنت المجموعة الأولى التي تتألف من ثلاثة برامج، أطلقها

الإبلاغ عن النتائج وإتاحة البيانات للجميع

في إطار التركيز على تحقيق النتائج والشفافية والانفتاح، أصدر البنك الدولي أول بطاقة لقياس الأداء المؤسسي له في سبتمبر/أيلول 2011. ويتمثل الغرض من هذه البطاقة في تقديم لحة سريعة عن أداء البنك إجمالاً، بما في ذلك تحديث أسلوب عمله، في سياق النتائج الإنمائية. وتسهل هذه البطاقة الحوار الإستراتيجي بين الجهاز الإداري للبنك ومجلس المديرين التنفيذيين بشأن ما تم إحراره من تقدم والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

يتيح إصدار النسخة الإلكترونية من بطاقة تقييم الأداء المؤسسي في أبريل/نيسان 2012 للمستخدمين الوصول بسهولة عبر شبكة الإنترنت إلى مؤشرات وبيانات مصنفة حسب البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، والمناطق والبلدان لعدد مختار من المؤشرات والسلاسل الزمنية، وعروض بانية مرئية للبيانات. ويشتمل هذا الإصدار أيضاً على تعريفات ومصادر وروابط لمعلومات تكميلية ومصادر ذات صلة أخرى. (انظر: <http://corporatescorecard.worldbank.org>) (من المخطط إدخال مزيد من التحسين على هذا النظام في السنة المالية 2013، ويشمل ذلك إضافة إمكانية تنزيل البيانات وفقاً لمعايير البيانات المفتوحة، وتصنيف البيانات حسب القطاعات).

وفي فبراير/شباط 2012، نشر البنك تقديرات جديدة عن أوضاع الفقر، وأتاح البيانات للجمهور عن طريق شبكة إحصاءات الفقر (PovcalNet). (انظر <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet>). (وفي السنة المالية 2010، حقق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في تخفيض الفقر المدقع إلى النصف، وذلك قبل التاريخ المحدد بحلول عام 2015 بكثير).

وشهد هذا العام أيضاً إصدار أداة جديدة لقياس الاشتغال المالي في مختلف أنحاء العالم، وتعتبر قاعدة الاشتغال المالي العالمية (Global Findex) مجموعة من المؤشرات التي تقيس كيفية قيام البالغين في 148 بلداً بالادخار والإقتراض والدفع وإدارة المخاطر المالية. ومؤشرات الاشتغال المالي العالمية هي أول ناخ رئيسي لبرنامج استمر لعشر سنوات بدعم من مؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية. (انظر <http://www.worldbank.org/globalindex>).

ومن شأن هذه المبادرات، عن طريق الربط بين الناس وتمكينهم من معرفة ما يجري في مناطق أخرى من العالم، مساعدة واضعي السياسات والممارسين على تطوير حلول إنمائية مستدامة تضرب بجذورها في تحقيق النتائج.

ولأول مرة في 30 عاماً، استحدث البنك الدولي أداة إقراض جديدة، هي أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج (PforR)، وتربط هذه الأداة المبتكرة للإقراض، التي أطلقتها البنك في فبراير/شباط 2012 بعد مناقشات مع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في نحو 40 بلداً، بين صرف الأموال مباشرة، وتحقيق نتائج محددة يمكن التحقق منها. (انظر <http://www.worldbank.org/P4R>).

تساعد أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج البلدان الأعضاء على تحسين تصميم برامجها الإنمائية وتنفيذها، وبالتشاور مع البنك، حدد البلدان المتعاملة معه النتائج المستهدفة في أية عملية تساندها الأداة الجديدة. وتزيد الأداة الجديدة من قوة تركيز المساندة الفنية والمالية التي يقدمها البنك على التنمية المؤسسية، ولا سيما القدرة على رصد النتائج ومتابعتها، وتدعيم أنظمة الإنفاق العام في البلد المعني. وهي تساعد أيضاً البلدان على تدعيم أنظمتها المالية والتعاقدية والوقائية.

تحسين الظروف المعيشية ومساندة الأهداف الإنمائية للألفية

تبشر "أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج" بنتائج طيبة في مختلف القطاعات. ففي قطاع الصحة، على سبيل المثال، أدت الأداة الجديدة إلى تحسين قدرة البلدان على رصد التقدم المحرز ومتابعته، وتقييم نواخ الغاية 1 ج من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015)، والهدف الرابع (تخفيض معدل وفيات الأطفال)، والهدف الخامس (تحسين الصحة النفاسية). وتشجع المؤسسة الدولية للتنمية - وهي صندوق البنك لمساعدة البلدان الأكثر فقراً في العالم - البلدان الأعضاء باطراد على إجراء تقييمات دقيقة للأثر الناتج عن الإجراءات المبتكرة والبرامج في مجال الصحة والتغذية والسكان. مثل أداة "التمويل وفقاً للنتائج". وقد وفرت الموارد التمويلية التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها لقطاع الصحة في العقد الأخير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لما يبلغ 1.5 مليون بالغ وطفل مصابين بفيروس



غانا

صورة فوتوغرافية: Jonathan Ernst

الإيدز، وقدمت الرعاية السابقة للولادة لنحو 55 مليون امرأة، واشترت أو وزعت أكثر من 34 مليون ناموسية للوقاية من الإصابة بالمalaria، وتطعيم 500 مليون طفل، والكثير غير ذلك. (انظر <http://www.worldbank.org/health>).

تشكل خدمات الصرف الصحي وإمدادات مياه الشرب النظيفة مدخلات أساسية في تحسين الأوضاع الصحية. وقد بلغ العالم معلماً رئيسياً في السنة المالية 2012، إذ حقق الغاية 7 ج من الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة إلى النصف. وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وغيرهم، أصبح بإمكان أكثر من مليار شخص الحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب منذ عام 1990. كما تمكن 1.8 مليار شخص من الحصول على خدمات صرف صحي محسنة خلال الفترة نفسها. إلا أنه لا يزال هناك 2.5 مليار شخص محرومين من خدمات الصرف الصحي. بالإضافة إلى افتقار ما لا يقل عن 780 مليون شخص إلى مصادر محسنة لمياه الشرب.

ومع ارتباط المياه بالعديد من المجالات، فإن النهوض بأسلوب إدارتها يمثل عنصراً أساسياً في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية تقريبا. ويُعد البنك الدولي أكبر مصدر خارجي لتمويل مشاريع المياه على مستوى العالم، وبلغ إجمالي ما قدمه 3.6 مليار دولار في السنة المالية 2012. وشكل ذلك ما نسبته 4 في المائة من مجموع إقراض البنك لإمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات؛ و3 في المائة للري والصرف الزراعي؛ و2 في المائة للوقاية من الفيضانات؛ و2 في المائة لجمع المياه المستعملة ونقلها ومعالجتها والتخلص منها؛ ونسبة نقل قليلاً عن 1 في المائة لإدارة المياه المستعملة.

ولما كان التمويل لا يشكّل سوى جزء واحد من الحل، فإن البنك يستجيب أيضاً لطلبات البلدان المتعاملة معه على المعرفة والابتكارات والشراكات غير التقليدية اللازمة الآن للوفاء باحتياجاتهم في المستقبل. ويحظى الجانب الأكبر من هذا العمل التكميلي بدعم من البرامج ذات الصلة بالمياه، مثل برنامج المياه والصرف الصحي، وبرنامج شراكة المياه، والشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النتائج.

العمل الفعلية - وهو هدف بالغ الأهمية في سياق تزامن فيه ارتفاع معدلات البطالة في الوقت الراهن مع نقص المهارات. وفي السنة المالية 2012، بدأ البنك في قياس مدى نجاح إستراتيجيته المعنية بالتعليم من حيث عدد البلدان التي تتخذ خطوات جديدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتطبق أدوات التشخيص لنهج النظم الجديد. وتقوم بجمع واستخدام بيانات الأنظمة، وتجري تقييمات للتعليم. (انظر <http://www.worldbank.org/education>)

سلط تقرير عن التنمية في العالم 2012، المساواة بين الجنسين والتنمية، الضوء على التقدم الذي حقق في معدلات الالتحاق بالتعليم، والعمر المتوقع عند الميلاد، والفرص الاقتصادية للمرأة - لكنه أشار أيضاً إلى أن هذه المكاسب لم تكن شاملة للجميع. ففي العديد من أنحاء العالم، مازال الموت يحصد أرواح الكثير من النساء أثناء الوضع، أو أنهن يُحرمن من الحياة قبل ولادتهن من الأساس. بمعدلات مثيرة للقلق. ومازالت النساء لا يتمتعن بأي تأثير في أسرهن وفي الحياة السياسية، ولا بالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمسهن أو تمس أسرهن ومجتمعاتهن؛ كما أن الفرص الاقتصادية المتاحة أمامهن لا تزال محدودة للغاية.

ويعمل البنك حالياً في إطار خمسة توجهات إستراتيجية لوضع هذه النتائج والاستنتاجات موضع التنفيذ وزيادة التركيز على المساواة بين الجنسين، وهي: الاستشارة بها في توجيه حوار السياسات القطرية بشأن المساواة بين الجنسين، وتعزيز عمليات تشخيص أوضاع المساواة بين الجنسين على المستوى القطري، وزيادة مستوى الإقراض، والاستثمار في البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتعزيز الشراكات. وتم حديد المساواة بين الجنسين باعتبارها أحد محاور التركيز الخاصة للعملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA16).

شهدت هذه السنة المالية زيادة حادة في الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين - إذ خصص البنك حوالي 29 مليار دولار أو 83 في المائة من إجمالي إقراض البنك من أجل العمليات التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين، وتم اعتبارها مجموعها 208 مشاريع، أو 80 في المائة من جميع مشاريع البنك على أنها مراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين، ويواصل البنك تتبع التزاماته بالمساواة بين الجنسين في سياق بطاقة قياس الأداء المؤسسي، وإطار قياس نتائج العملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ورفع التقارير عن ذلك كل ثلاثة أشهر. (انظر <http://www.worldbank.org/gender>)

يعمل البنك الدولي أيضاً على تحسين الحماية الاجتماعية التي لها أهمية كبيرة في المناخ الاقتصادي الراهن. وتدعو الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها البنك في السنة المالية 2012 بشأن الحماية الاجتماعية إلى مد مظلة شبكات الأمان الاجتماعي لتغطي الفئات الأكثر فقراً والأشد عرضة للمعاناة؛ وبناء مجموعة متنسقة ومتكاملة من السياسات والبرامج الوطنية التي تساعد الناس على التصدي للمخاطر المتعددة، والتي يمكن توسيع نطاقها أو تقليصها في إطار التصدي للالتزامات؛ واتخاذ إجراءات واقعية قائمة على الشواهد وتشجيع تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب؛ وزيادة القدرة على الحصول على الوظائف والفرص الاقتصادية، مع التركيز بقوة على تنمية الطفولة المبكرة ومهارات العاملين وإنتاجيتهم. (انظر <http://www.worldbank.org/spstrategy>)

هناك أكثر من 200 مليون من النساء والرجال والشباب عاطلين عن العمل، وأكثر من مليار شخص يعملون عملاً هامشياً في وظائف منخفضة الدخل أو في القطاع غير الرسمي تدر عليهم دخلاً أقل من إمكانياتهم، ومن شأن الزيادة السكانية أن تتطلب في القريب العاجل توفير الملايين من فرص العمل الجديدة كل شهر، ولعلاج أزمة البطالة، واصل البنك العمل مع شبكة من الجهات الشريكة، منها المؤسسات الأكاديمية، والفكرية، والقطاع الخاص، للعمل معاً على الأنشطة المتعلقة بالوظائف وذلك عن طريق الربط بين البحوث والسياسات.

وبفضل المساندة التي قدمها البنك، تقوم البلدان المعنية حالياً بتوفير الحماية للعاملين وخلق فرص العمل. وذلك من خلال برامج تشمل تقديم إعانات البطالة، والأشغال العامة، وخدمات التوظيف، والتدريب، ومساندة لحساب النفس وتنظيم مشاريع العمل الحر، وكلها تُوجَّح لتشتمل على الاستعانة بالتقنيات البتكرة والقدرة على الحصول على الائتمان. كما يقدم البنك المساعدة من خلال تبادل المعرفة، والبحوث والإستراتيجيات المتعلقة بطائفة واسعة من القضايا، من بينها سياسات أسواق العمل ولوائحها التنفيذية، وتعزيز الإنتاجية، والتوظيف والقدرة على الانتقال من عمل إلى آخر، والأزمات والتعافي منها، والعولمة. (انظر <http://www.worldbank.org/jobsworld>)



الفلبين

صورة فوتوغرافية: Danilo Pinzon

وبرنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص، والتعاون في مجال المياه الدولية في أفريقيا، ومبادرة المياه في جنوب آسيا.

وفي الوقت نفسه، تزداد شحة المياه في مناطق كثيرة بسبب الزيادة السريعة في الطلب عليها، وتأثير تغير المناخ، ويعاني المزارعين من نقص في الاحتياجات الأساسية الأخرى اللازمة للتقدم أو حتى لبقاء على قيد الحياة. فنحو مليار شخص في المناطق الريفية يفتقرون إلى طرق تصلح للاستخدام في جميع أحوال الطقس. وفي آلاف القرى في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا، فإن مصابيح الكيروسين أو الشمع أو نيران الطهي هي المصدر الوحيد للإنارة في الليل؛ فاستخدام الكهرباء لا يزال حلماً لا أكثر من 1.3 مليار شخص. ويعتمد أكثر من 2.5 مليار شخص على الكتلة الأحماضية أو الفحم في أغراض الطهي والتدفئة، وهي ممارسة تتسبب في الوفاة المبكرة لنحو 1.9 مليون شخص سنوياً، معظمهم من النساء والأطفال بسبب تلوث الهواء داخل البيوت، وتشير تقديراتنا اليوم إلى أن إجمالي الطلب في البلدان النامية على استثمارات البنية التحتية وصيانتها يبلغ 1.1 تريليون دولار سنوياً، وتعتزم هذه الاحتياجات في أفريقيا وآسيا.

ولعلاج هذا النقص في مرافق البنية التحتية، سيصدر البنك إستراتيجية جديدة بعنوان "التحول من خلال البنية التحتية"، لتوجيه عمله في مجال البنية التحتية حتى نهاية عام 2015، وسيواصل البنك مساندة مشاريع البنية التحتية للوفاء بالاحتياجات الأساسية. كما سيعزز تركيزه على المشاريع ذات الصبغة التحولية، وعلى تعبئة المزيد من التمويل من القطاع الخاص. وكانت هذه المساندة التي شكلت نحو 40 في المائة من إجمالي إقراض البنك، في السنة المالية 2012 على النحو التالي: 4.5 مليار دولار لقطاع النقل، و 5.2 مليار دولار لقطاع الطاقة والتعدين، و 3.9 مليار دولار لقطاع المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، و 200 مليون دولار لقطاع المعلومات والاتصالات.

وثمة مجال آخر يتسم بالأولوية في عمل البنك ألا وهو قطاع التعليم الذي يمثل محور تركيز الهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وقد استثمر البنك أكثر من 3 مليارات دولار في مشاريع التعليم في السنة المالية 2012، ارتفاعاً من 1.8 مليار دولار في السنة المالية 2011، وهو يدير حالياً حافظة لمشاريع بقيمة 9 مليارات دولار في هذا القطاع، تضم عمليات في 73 بلداً.

ويمثل نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم (SABER) مبادرة جديدة كبرى للبنك في مجال التعليم، ويعمل هذا النهج على جمع بيانات حول سياسات ومؤسسات أنظمة التعليم في مختلف أنحاء العالم، ويدعم الأسس المعرفية بغرض الاسترشاد بها في وضع السياسات.

وتشتمل الأولويات الأساسية على مساعدة البلدان، عبر إتاحة المعرفة والتمويل، على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين مستوى التعلم بين الطلاب، وتشجيع تنمية المهارات من خلال الربط بين المناهج التعليمية ومتطلبات أسواق

”القدرة على الجاهبة“ من الإستراتيجية أولويات المساندة للبلدان كي تتمكن من الحد من تعرضها لمجموعة متنوعة من مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية. علاوة على ذلك، كثف البنك من بحوث سياساته وكذلك معارفه وأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالمناخ. على النحو الذي يمثله تدشين مبادرة البيانات المفتوحة عن المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2011. ومن شأن هذه المبادرة التشجيع على تحسين الوصول إلى مجموعات البيانات ذات الصلة بالمناخ، ولاسيما من خلال بوابة المعرفة الخاصة بتغيّر المناخ ومبادرة البيانات المفتوحة من أجل مجابهة تغير المناخ.

وفي هذه السنة المالية، خصص البنك أكثر من 7,1 مليار دولار من القروض لأغراض التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، ومبلغ 4,6 مليار دولار لأغراض التنمية المتسمة بالمرونة تجاه المناخ. واستفاد 104 مشاريع في 55 بلدا من هذه القروض والاعتمادات والمنح، وقد تم إصدار هذه الأرقام من خلال نظام جديد تمت الموافقة عليه في السنة المالية 2012 بغرض قياس التمويل الذي يسهم في جهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وهو ما يمكن البنك من رفع تقارير عن قروضه المتعلقة بالمناخ على نحو يتسم بالاتساق والشفافية.

ومن الأمور بالغة الأهمية للتنمية المستدامة التحول إلى الاعتماد على الطاقة الكهرومائية والطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في مجالي التدفئة والطاقة الكهربائية. وقد ارتفعت ارتباطات البنك إلى مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية والأنواع الأخرى من الطاقة المتجددة 337 في المائة بين السنتين الماليتين 2007 (0,4 مليار دولار)، و 2012 (1,9 مليار دولار). وخلال الفترة نفسها، ارتفعت ارتباطات البنك إلى مشاريع تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في مجالي التدفئة والطاقة الكهربائية أيضا لتصل إلى 0,3 مليار دولار في السنة المالية 2012، مقابل 0,1 مليار دولار في السنة المالية 2007. ويقدم البنك التمويل إلى برامج مثل مشروع كهربية الريف وتنمية الطاقة المتجددة في بنغلاديش الذي قام بتركيب 1,4 مليون نظام منزلي للطاقة الشمسية لدى أسر منخفضة الدخل في المناطق الريفية منذ عام 2003، مدلا على أن الطاقة النظيفة يمكنها توفير الكهرباء التي تغير حياتنا.

قام البنك الدولي، بالاشتراك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، بتعزيز عملياته وتنفيذ مشاريعه في إطار صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية (7,2 مليار دولار)، وخصص 2,2 مليار دولار لصالح الصندوق الإستراتيجي للمناخ، و 5 مليارات دولار لصالح صندوق التكنولوجيا النظيفة. علما بأن كل دولار يُستثمر من أموال صندوق التكنولوجيا النظيفة يساعد في تعبئة تمويل مشترك قدره 8 دولارات من مصادر أخرى، وبصفة عامة، وافقت اللجان التابعة لهذين الصندوقين على تقديم 2,1 مليار دولار إلى مشاريع جديدة تدعم جهود البلدان النامية للتخفيف من الآثار الناشئة عن تغير المناخ والتكيف معها.

وبواصل البنك، من خلال الأموال التي يقوم بتعبئتها في أسواق رؤوس الأموال، مساندة تدفقات التمويل البتكر للاستثمارات المراعية لاعتبارات المناخ، ومنذ الإصدار الأول للسندات الخضراء عام 2008، أصدر البنك الدولي سندات من هذه الفئة تزيد قيمتها على 3 مليارات دولار عبر حوالي 50 عملية بسبع عشرة عملة.

يقوم البنك الدولي اليوم بدور الفيّتم على 13 من صناديق وبرامج تسهيلات للحد من الانبعاثات الكربونية (برأسمال يزيد قليلا على 3 مليارات دولار) تساند جهود التخفيف من الآثار الناشئة عن تغير المناخ، ومن المتوقع أن يعمل نحو 160 مشروعا قائما على خفض الانبعاثات بواقع 229 مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون أو ما يعادله من غازات الدفيئة الأخرى، مع تحقيق 78 في المائة من جميع تخفيضات الانبعاثات هذه بحلول عام 2013. وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، أعلن البنك تدشين برنامجين جديدين لمساعدة البلدان الأقل نموا على الحصول على تمويل الاستثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية وتمكينهما من الاستفادة من أسواق الكربون بعد عام 2012، وستركز الشريحة الثالثة من صندوق الكربون البيولوجي على مشاريع إعادة تشجير الغابات والمشاريع الطبيعية التي تحقّق منافع مشتركة، مثل الحد من تآكل التربة، وزيادة خصوبة الأراضي. وفي إطار مبادرة الكربون من أجل التنمية، تتعهد الكيانات التابعة للقطاعين العام والخاص بتقديم المساندة لأنشطة بناء القدرات وتنمية أسواق الكربون في البلدان الأكثر فقرا في العالم.

وفي إطار التزامه بتخفيض تأثيره على البيئة وبالحفاظ على عدم تسبّب أنشطة عملياته في أية انبعاثات كربونية، يقوم البنك بقياس ونقليل وموازنة والإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة المترتبة عن منشآته على مستوى العالم واجتماعاته الرئيسية والرحلات الجوية لجهاز موظفيه. وفي السنة المالية 2012،



مبادرة الفتيات المراهقات

صورة فوتوغرافية: Simone D. McCourtie

الحد من التعرض للكوارث، وزيادة القدرة على مجابهة تغيّر المناخ

أسهمت الكوارث، التي يرتبط العديد منها بتغير المناخ، في إحداث خسائر هائلة في هذه السنة المالية، وقد أدت الظروف المناخية المناوئة (ومنها موجات الجفاف والفيضانات المزمّة)، وزيادة أسعار النفط في السوق العالمية، والطلب القوي بأسيا على الواردات الغذائية، واستمرار الأزمة المالية في أوروبا إلى زيادة اضطرابات أسعار الغذاء العالمية وتقلبها، وظلت الأسعار المحلية مرتفعة ومتقلبة في أجزاء عدة من العالم، وبقيت القدرة على امتصاص الصدمات متدنية، وإذا لم تتحقق المعدلات المتوقعة من الإنتاج الزراعي في السنتين الماليتين 2012 و 2013، فمن الممكن أن ترتفع أسعار الغذاء العالمية بسرعة، مما يؤكّد على ضرورة توحى اليقظة والحد، وتحسين متابعة الإشارات المبكرة للآزمات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

عندما تقع الكوارث، تواجه البلدان الفقيرة في أغلب الأحيان الحاجة الملحة لتقديم المساعدات الطارئة للضحايا، وإعادة بناء الطرق والمستشفيات والمدارس وشبكات الري ومحطات الطاقة الكهربائية وإمدادات المياه، وتشكل هذه الاحتياجات الملحة ضغوطا على ميزانيات هذه البلدان، وتضطررها في كثير من الأحيان إلى تقليص الخدمات الأساسية غير الطارئة، وللحيلولة دون وقوع ذلك، قدم البنك للفلبين قرضا لأغراض التنمية بمبلغ 500 مليون دولار معززا بخيار السحب المؤجل لأغراض مواجهة مخاطر الكوارث، وهو خط ائتماني مشروط يمكن استخدامه في أعقاب الكوارث الطبيعية. وكان هذا القرض أكبر قرض من نوعه يقدمه البنك، وقد ساعد أيضا حكومة الفلبين على القيام بأنشطة الانتعاش وإعادة الإعمار في أعقاب الإعصار المداري المعروف باسم سيندونغ.

تدرك سبع من بين كل عشر إستراتيجيات مساعدة قطرية للبنك الدولي في الوقت الراهن أن المخاطر الطبيعية تشكل خطرا على التنمية، وقد لعبت الصناديق الاستثمارية دورا فاعلا في الاستجابة السريعة لتوفير الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، مثلا، بعد كارثة تسونامي في آتشيه بإندونيسيا، وزلزال هايتي. فعلى سبيل المثال، مول صندوق إعادة إعمار هايتي، الذي ساند تمويل عمليات المؤسسة الدولية للتنمية، إجراء عمليات فحص للسلامة لما يبلغ 400 ألف منزل، وقدمّ منحا لتمويل أنشطة الترميم والإعمار، وساعد في تحقيق استقرار عمليات الحكومة، وعالج وباء الكوليرا، وساعد آلاف الأطفال على العودة إلى مدارسهم.

وللتصدي لازدياد تغير المناخ وتقلبه • الذي يهدد بتقويض مكاسب التنمية، دفع البنك الدولي بعمليات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والمتسمة بالمرونة إزاء تغير المناخ إلى صدارة إستراتيجيته وعملياته. و تشدد جميع الإستراتيجيات الإقليمية والقطاعية الجديدة، منذ السنة المالية 2009، على أهمية إجراءات التخفيف والتكيف، وتقدم إستراتيجية جديدة لمجموعة البنك الدولي المعنية بالبيئة، والتي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين في يونيو/حزيران 2012، رؤيّة من أجل ”عالم للجميع مراع للبيئة ونظيف وقادر على الجاهبة“. وتُعد ركيزة

مساندة الشعوب التي تواجه أعمال العنف والصراعات والهشاشة

يعيش نحو 1.5 مليار شخص في بلدان أو أجزاء من بلدان متأثرة بالصراعات العنيفة. ويمثل الحد من الفقر في أوضاع كهذه تحديا خاصا. وببذل البنك الدولي مجموعة متنوعة من الجهود والمساعدات بغرض مساعدة البلدان على وضع إستراتيجيات لمنع السقوط في براثن العنف والصراعات والهشاشة وإدارتها والتعافي منها. فعلى سبيل المثال، دشّن البنك الدولي في يوليو/تموز 2011 المركز العالمي للصراع والأمن والتنمية CCSD. ويقدم المركز الجديد، الذي يتواجد العاملون فيه في نيروبي بكينيا، بالإضافة إلى مكاتب له في واشنطن ونيويورك، المساندة للبلدان المعنية، وبتيح إمكانية الوصول إلى أحدث الأبحاث والمعارف بشأن الممارسات الناجحة في البيئات المتقلبة، في وقت يعمل فيه البنك على تفعيل النتائج التي خلص إليها تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية.

وتكتمل الصناديق الاستثمارية التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية عمليات البنك بهدف بناء القدرات والمؤسسات، ومساندة الفئات الفقيرة والمعرضة للمعاناة، والمساعدة في تنسيق تقديم المعونات. ويشرف البنك الدولي، باعتباره مديرا للصندوق الاستئماني متعدد المانحين لتقوية قدرات الدولة وبناء السلام، على حافظة تشتمل على 53 منحة في 26 بلدا، يبلغ إجمالي قيمتها نحو 118.8 مليون دولار، ويقع نحو نصف هذه المشاريع في منطقة أفريقيا، و 22 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و 12 في المائة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما يتولى البنك إدارة الصندوق الاستئماني الكوري لعمليات التحول الاقتصادي والتحول أثناء مرحلة بناء السلام، الذي يحدد أولويات العمل في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛

وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، تبنى وزراء 37 بلداً ومنظمة دولية، منها البنك الدولي، "اتفاقا جديداً من أجل العمل في الدول الهشة"، وتشتمل توصيات هذا الإطار الجديد على الانتقال إلى تقييمات أوضاع الهشاشة التي تقودها البلدان، وتعزيز دعم العمليات السياسية، وزيادة فاعلية مساندة بناء القدرات، وزيادة شفافية المعونة، وتقديم المزيد من المعونات في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به.



منغوليا

صورة فوتوغرافية: Dave Lawrence

أوفى البنك بالهدف المتعلق بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن عملياته بواقع 7 في المائة دون خط الأساس المحدد لعام 2006 في مكاتبه الواقعة في واشنطن العاصمة، ويعكف حاليا على تحديد هدف جديد. وبلغ مجموع الانبعاثات الكربونية من عمليات البنك على الصعيد العالمي، بما في ذلك سفريات موظفيه لأغراض العمل والاجتماعات الرئيسية، حوالي 160484 طنا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وينشر البنك تفاصيل إضافية في تقاريره السنوية المتعلقة بالاستدامة في إطار الالتزام بالمعايير الدولية، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية ومشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية. (انظر: <http://crinfo.worldbank.org>).

وتتمد جهود البنك الدولي لتعزيز النزاهة المؤسسية إلى الجهات الخارجية المتعاملة معه أيضا. إذ قام البنك، في إطار تعزيز جهوده لمنع ممارسات الاحتيال والفساد في المشاريع عالية المخاطر، باستضافة الاجتماع الثاني للتحالف العالمي لملاحقة الفساد. وتمثل الهدف من هذا الاجتماع في تعريف أعضاء التحالف بالأدوات والموارد التكنولوجية الجديدة التي يمكن الاستعانة بها في محاربة الفساد على مستوى العالم، وسيتمكن تطبيق إلكتروني جديد قيد الإعداد، على سبيل المثال، المستخدمين من الإبلاغ عن ادعاءات التدليس والفساد المشبوهة في المشاريع التي يمولها البنك الدولي مباشرة عبر الخط الساخن للبنك.

وفي مايو/أيار 2012، أعلن مجلس العقوبات التابع للبنك الدولي حرمان 8 شركات على أساس التحقيقات التي جرت في عدد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويرفع ذلك إجمالي عدد الشركات التي يحظر البنك التعامل معها إلى 84 شركة خلال هذه السنة المالية. ويكتسب تأثير قرارات الحرمان هذه مزيدا من القوة ويبعث برسائل قوية في مجتمع التنمية مفادها أن الأفراد المسؤولين عن ممارسات التدليس والفساد التي تسلب موارد التنمية لن يفلتوا من العقاب، وذلك في ضوء اتفاقية الحرمان المشترك التي بدأ البنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى تطبيقها في السنة المالية 2012.